



طفلة غزينة
تجلس خارج
خيمتها
بعدما دمرت
إسرائيل منزلها
(لفنارس
بكاترس - أ ب)

الحد الأقصى الذي بلغته إسرائيل أمس، في قرارها تخفيف الحصار عن غزة، هو تجميله، ساعية إلى إرضاء المجتمع الدولي، ولو صورياً، للهروب من التحقيق بعد مجزرة «أسطول الحرية»

إسرائيل «تجمل» حصار غزة

منع إدخال الإسمنت وبعض المنتجات الاستهلاكية واستمرار الإجراءات الأمنية

مهددي السيد

لم يكن قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، خلال جلسته أمس، تخفيف الحصار الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة، صعباً. فقد نجح الاحتلال في مخاطبة العالم بلغة تخفيفية، فيما الوصف الأقرب إلى الواقع هو تجميل الحصار، الأمر الذي رأت فيه صحيفة «يديعوت أحرونوت» استجابة للضغط الدولي للممارسة على إسرائيل في أعقاب مجزرة «أسطول الحرية».

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في ختام المداولات، إن إسرائيل «ستحافظ على الوسائل الأمنية والترتيبات الأمنية القائمة لمنع دخول سلاح ووسائل قتالية». وأضاف أن المجلس الوزاري المصغر «سيجتمع قريباً لاتخاذ قرارات بشأن الخطوات المطلوبة لتنفيذ هذه السياسة»، مشيراً إلى أن إسرائيل «تتوقع من المجتمع الدولي العمل على إطلاق سراح جلعاد شاليط». من جهته، قال وزير الدفاع، إيهود باراك، إن «القصص هو السماح بدخول مزيد من المنتجات، بعد إجراء فحص إسرائيلي يؤكد عدم وجود السلاح والوسائل القتالية، أو المواد التي يمكن أن تساعد في القتال». وأشار إلى أنه «ستتخذ جميع الوسائل لعدم رفع الحصار البحري الذي يهدف إلى ضمان عدم تعاضد القوة الصاروخية في غزة». وأضاف: «نحن نواصل تطبيق المبدأ القائل إن كل من يريد نقل المواد إلى غزة، يتعين عليه نقلها عبر أسدود، بالضبط كما تمر الحاويات التي تنقل إلى رام الله، بيت لحم أو نابلس».

وفند المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، مارك ريغيف، قرار حكومته. وقال: «أولاً، تحرير النظام الذي يحكم وصول البضائع إلى غزة، ثانياً، توسيع تدفق المواد للمشروعات المدنية داخل قطاع غزة بإشراف دولي. ثالثاً، يتعين علينا، رغم ذلك، إبقاء الإجراءات الأمنية التي تمنع وصول الأسلحة والمواد ذات الطبيعة الحربية إلى حماس».

وجاء في القرار أيضاً أن إسرائيل ستواصل حظر استيراد مواد البناء من مؤسسات خاصة، وهي المواد اللازمة لإعادة إعمار القطاع بعد حرب غزة. لكن الإعلان يسمح للمؤسسات الدولية بجلب المزيد من تلك المواد. ولم يحدد الإعلان كيف ستتغير إجراءات استيراد السلع التجارية أو يكشف عن قائمة بمنتجات بعينها. لكنه أوضح أن الإجراءات الأمنية القائمة لمنع تدفق الأسلحة والمواد الحربية ستستمر، وأن الحصار البحري الذي تراه إسرائيل ضرورياً لمنع تهريب الأسلحة إلى «حماس» لن يرفع.

وذكر دبلوماسيون أوروبيون أن خطة وضعت بالتنسيق مع مبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، طوني بلير، للانتقال من سياسة حظر دخول الكثير من البضائع التجارية، عدا بضعة بنود معينة، إلى السماح بدخول جميع المنتجات وحظر قائمة محددة منها فقط. وفي ردود الفعل الفلسطينية، رأت حركة «حماس» أن قرار إسرائيل «يهدف إلى تجميل الحصار وتضليل الرأي العام العالمي». وقال المتحدث باسم الحركة، سامي أبو زهري، إن «المطلوب فلسطينياً ليس كميات إضافية من البضائع، بل المطلوب رفع شامل لكل أشكال الحصار من خلال فتح المعابر المحيطة بغزة،

و ضمان حرية تنقل الأفراد ومرورهم، وإدخال جميع البضائع التي يحتاج إليها القطاع، في مقدمتها مواد الصناعة والبناء، وإمداد القطاع باحتياجاته من الوقود والكهرباء، ورفع القيود عن التعاملات البنكية». وشدد على أن قرار إسرائيل «فاقد للقيمة»، مطالباً باستمرار جهود التضامن الدولي حتى كسر الحصار.

من جهته، قال رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن الحديث الإسرائيلي «يدخل فقط في إطار الأعيب العلاقات العامة»، مشدداً على «وجوب رفع الحصار رفعا كاملا». وأكد، خلال لقائه المبعوث الأوروبي لعملية التسوية مارك أوت، أن «الحصار يمثل مخالفة فاضحة للقانون الدولي، ويستهدف حياة 1,5 مليون من أبناء الشعب الفلسطيني في أشنع صور العقوبات الجماعية»، مشيراً إلى أنه يجب على المجتمع الدولي «إلزام إسرائيل برفع كل أشكال الحصار». أما عربياً، فدعا وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، المجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤولياته في وضع حد للممارسات الإسرائيلية، وإنهاء الحصار المفروض

«حماس» تجد القرار «فاقدا للقيمة» وعريقات يقول إنه «يدخل فقط في إطار الأعيب العلاقات العامة»

على غزة». وذكرت وكالة أنباء «سانا» أن المعلم «شدد على أن استمرار إسرائيل في الممارسات العنصرية بحق المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة، يؤكد عدم رغبتها في تحقيق السلام في المنطقة». من جهتها، رأت الحكومة الأردنية أن قرار إسرائيل «غير كاف»، وقال وزير

الإعلام والاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نبيل الشريف، إن «المطلوب هو رفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة بالكامل»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «أي إجراء يخفف الضغط على الناس ويحسن من حياتهم، ولو جزئياً هو في الاتجاه الصحيح».

أما تركيا، فإشارت على لسان مسؤول

في وزارة الخارجية، إلى أنها تريد تقويم الخطوة الإسرائيلية وترى كيف ستنفذ. إلا أن المسؤول عاد وقال: «موقفنا من القضية واضح. ننتظر رفع الحصار رفعا كاملا».

وإلى المواقف الأوروبية، رحبت المثلة العليا للشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، بقرار

الكونغرس يتوعد تركيا بـ«دفع الثمن»

واشنطن - محمد سعيد

صعد اللوبي الإسرائيلي في واشنطن حملته على تركيا، مطالباً الحكومة الأميركية باتخاذ موقف يعارض أي إدانة دولية لإسرائيل بسبب عدوانها على أسطول الحرية.

وقالت مجموعة من النواب الأميركيين المواليين لإسرائيل إن 126 عضواً في مجلس النواب وقعوا رسالة تحت الرئيس الأميركي باراك أوباما على الوقوف إلى جانب الدولة العبرية.

وحمل أعضاء الكونغرس الـ 126 تركيا المسؤولية عن مقتل 9 من مواطنيها على متن أسطول الحرية، وهدد الأعضاء الموالون لإسرائيل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في مؤتمر صحفي، تركيا بأنها ستتكبد ثمناً لاقترابها المتزايد من طهران، وعدائها المتنامي لثقل أيبب. كما هددوا بالتراجع عن معارضتهم لقرار أصدرته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يرى أن ما حدث للأرمن على يد الأتراك إبان حكم الإمبراطورية العثمانية بمثابة

اعلان من نادي الشقيف - النبطية

تدعو الهيئة الادارية لنادي الشقيف اعضاء الجمعية العمومية الى انتخاب رئيس و اعضاء هيئة ادارية جديدة خلال الجلسة التي ستعقد في مقر النادي في 18 تموز 2010 (11 صباحا) وُحدد منتصف ليل الرابع من تموز كآخر مهلة لتقديم طلبات الترشيح و في حال لم يكتمل النصاب في الموعد المحدد تُؤجل الجلسة الى 25 تموز في نفس التوقيت و المكان و تكون قانونية بمن حضر.

إبادة جماعية. وقال النائب الجمهوري مايك بنس (ولاية إنديانا) إنه سيكون ثمة ثمن لبقاء تركيا في توجهها الحالي المتنامي إلى القرب من إيران، وخصومة دولة إسرائيل. وأضاف «يجب أن يفهموا أنه سيكون ثمة ثمن في ما يتعلق بالقرار بشأن الأرمن».

أما زميله الجمهوري عن ولاية نيويورك بيتر كينغ، فقال إنه يدرس معارضته السابقة في ما يتعلق بالتصويت ضد قرار تبني مجلس النواب قرار الاعتراف بالإبادة الأرمنية، مشيراً إلى أنه «وعدداً من النواب يؤمنون بوقوع الإبادة، غير أنهم ترددوا في دعم القرار بسبب العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة و تركيا». وقال أظن أن ذلك سيتغير.

ووصف النائب الديمقراطي عن نيويورك أليوت أنغل التصرفات التركية بـ«الشائنة»، لأنها دولة عضو في حلف شمالي الأطلسي، فيما قالت النائبة الديمقراطية عن نيفادا، شيلي بيركلي، إنها ستعارض بشدة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتابعت «لا يستحقون ذلك الاعتراف، ولا يستحقون أن يكونوا جزءاً من الاتحاد الأوروبي قبل أن يبدأوا بالتصرف أكثر كالدول الأوروبية، وأقل تماثلاً من (تصرفات إيران)».

وفي ما عده مراقبون دليلاً على تراجع العلاقات بين الولايات المتحدة و تركيا، ذكرت مصادر دبلوماسية تركية أن واشنطن قررت تعليق اجتماع لبحث التعاون مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب كان سيُعقد أمس بين منسق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية دانيال بنيامين، ومدير إدارة الشؤون الأمنية في الخارجية التركية إيدن سيزجين.

وقالت المصادر إن واشنطن أرجعت عدم حضور دانيال بنيامين إلى أنباء «الأناضول» عن مصادر دبلوماسية قولها إن «أنقرة تطلب اعتذاراً إسرائيلياً ورد اعتبار لعائلات الضحايا، إضافة إلى استعادة السفن التركية الثلاث التي صادرتها إسرائيل». إلى ذلك، اتخذت إسرائيل خطوة تصعيدية ضد منظمة حقوق الإنسان والحريات والعمل الإنساني التركية غير الحكومية، أي أتش أتش، التي دعمت «أسطول الحرية»، قائلة إنها «منظمة إرهابية»، وأوضحت قناة التلفزيون الحكومية الإسرائيلية أن المنظمة «جزء من لائحة الحركات والجمعيات أو المنظمات مثل حماس الفلسطينية أو حزب الله، التي بات على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية مراقبتها عن كثب».